

موضوع البحث: إشكالية تنفيذ الأحكام الإدارية بالنظام السعودي

مشكلة البحث:

امتناع تنفيذ الأحكام القضائية الصادرة ضد الإدارة والصعوبات التي قد يواجهها الأفراد أثناء تنفيذ الأحكام القضائية الصادرة لصالحهم خصوصا إذا صدر الحكم ضد جهة الإدارة فإن كانت السلطة القضائية في الدولة لها الحق في صدور ستند في بعض الأحيان إلى التنفيذ الجبري استخدام القوة ضد الأفراد والأشخاص الاعتبارية فهي لا تملك ذلك أمام الإدارة مما أدى ذلك إلى تعطيل وتأخير عديد من أحكام ديوان المظالم
أهميته:

الإدارة هي الطرف الأقوى في العلاقة التي تربطها مع الأفراد وكذلك تمتعها بامتيازات لا يحظى به الأفراد مما يجعلها تمتنع أو تتراخي، ولأن الامتناع يعتبر عيب يمس هيبة السلطة القضائية " القضاء الإداري " ويؤدي إلى احباط الأفراد من مواجهة تعسف الإدارة وظلمها ولكون رفض الإدارة عن تنفيذ الأحكام القضائية من الإشكاليات القانونية فلعلنا في هذا البحث نأتي بما يضيف شيئا لإلزام الادارة بتنفيذ الاحكام القضائية .

المنهجية:

يعتمد البحث على المنهج الاستقرائي التحليلي.

التوصيات:

السماح للقاضي الإداري بتوجيه أوامر قضائية لجهة الإدارة.

إعداد الباحث: أحمد بن ناصر العازي

تحت إشراف الأستاذ الدكتور: حسام مرسي

2023-1444

المراجع (عينة):

- سلطة القاضي الإداري في تنفيذ الاحكام القضائية، حسام الدين محمد مرسي مرجع
- إشكالية تنفيذ الأحكام القضائية الصادرة في مواجهتها رسالة ماجستير معاذ الانصاري